منافساً قوياً للبلدان العربية لكونها مهيأة أكثر لتكون نقطة الجذب الرئيسية للتجارة الخارجية في المنطقة، كما أنها تسعى لأن تصبح مركزاً للاستشارات الأجنبية للتطوير والتحديث والخبرة التقنية.

ولا شك في أن مجيء زعيم اليمين الاسرائيلي إلى السلطة بعد أول انتخاب مباشر من الاسرائيليين، عزز الموقف المتشدد، خصوصاً على المسارين الفلسطيني والسوري. ولقد حدد نتنياهو في خطابه أمام الكنيست برنامجه الاقتصادي: «.... ستكون حكومة طريق جديدة في المجالين الاقتصادي والاجتماعي، إن تشجيع المبادرة الخاصة سيتيح مواصلة استيعاب المهاجرين... وإن معالجة المشاكل الاقتصادية مهمة مركزية، ستحرص الحكومة على سياسة استقرار الاقتصاد وسياسة النمو الحقيقي، مما يتطلب خصخصة شاملة للشركات الحكومية وتفتيت الاحتكارات وتشجيع المبادرة وأجواء التنافس»[12].

وتواجه نتنياهو مشاكل عدة أهمها خفض عجز الموازنة وتخصيص الشركات والسيطرة على التضخم الذي عاد إلى الارتفاع (١٥ بالمئة عام ١٩٩٥، مقابل ٨ بالمئة عام ١٩٩٤) والعائق الكبير الذي يعترضه هو وعود الحكومة بتوسيع الاستيطان في غزة والضفة وما يتطلبه برنامج تمويل الاسكان، مما يتعارض مع أهداف خفض عجز الموازنة وكبح التضخم. بالإضافة إلى ذلك، أدى انقسام المجتمع الاسرائيلي (٥٠/٥٠ بين اليمين واليسار) والصراع على السلطة بين اليمين المعتدل والمتطرف، إلى طرح السؤال: كفة من سترجح؟ ومدى انعكاس ذلك على جو المال والأعمال في ظل غموض عملية السلام في المنطقة وتعثرها.

لقد بدا الخوف من تقلص الاستثمارات الأجنبية التي عرفت نمواً ملحوظاً في العام الماضي (بلغ ١,٢ مليار دولار، أي أكثر أربع مرات من العام الأسبق)، إذ انخفض مؤشر الأسهم «ميشتانيم» من ٢١٤,١٢ إلى ٢٠١,٣٨ نقطة حين بدا أن نتنياهو سيفوز في الانتخابات. ثم عاد هذا المؤشر وحافظ على استقرار نسبي بعد تعيين دان مريدور وزيراً للمال وهو المعروف بإيمانه بالاقتصاد الحر وعدم تدخل الدولة في الاقتصاد.

وأخيراً، ما هي حصيلة هذه المقارنة، وكيف يمكننا مواجهة التحديات القادمة؟

يجب **أولاً** عدم الاستخفاف بالقطاع المصرفي الاسرائيلي الأكثر تنوعاً وتفرعاً والأكبر حجماً. كما يجب في الوقت نفسه عدم المبالغة في تقدير فاعليته. فالجهاز المصرفي الاسرائيلي يشكو من مشاكل عدة أهمها الاعتماد على الخارج والجنوح إلى المضاربة، مما يثير خوف المصارف والرساميل الأجنبية ويؤدي الى عدم اطمئنانها. لكن حكام اسرائيل يرون في سيطرتهم على الأسواق العربية الوسيلة الرئيسية للتخلص من تلك المصاعب. وعلينا أن ندرك **ثانياً** حقيقة ما يواجهنا إذا نجحت اسرائيل في تغذية أوهام السلام وتمزيق العلاقات العربية[13]. فالمشروع الشرق أوسطي يفصل بين المشرق والمغرب، والمشروع المتوسطي يسعى لربط المغرب بالسوق الأوروبية. والمطلوب العمل على مقاومة التطبيع، وبخاصة في الدول العربية التي وقّعت معاهدات سلام أو اتفاقات مع اسرائيل، والسعي لبناء بديل عربي يقوم على تنمية شاملة ومستقلة تستند إلى تكامل اقتصادي عربي لمواجهة سيطرة اسرائيل □

(١٢) خطاب نتنياهو أمام الكنيست بتاريخ ١٨/٦/١٩٩٦.

(١٣) اسماعيل صبري عبد الله، **وحدة الأمة العربية: المصير والمسيرة** (القاهرة: مركز الأهرام للترجمة والنشر، ١٩٩٥)، ص ٢٠٧.

تأثير الحرب الباردة في السياسات الداخلية اللبنانية (١٩٤٥ - ١٩٩٠)

فواز جرجس
أستاذ العلاقات الدولية
في كلية ساره لورنس، نيويورك.

مقدمة

في المجتمعات المنقسمة يصعب التمييز بين السياسة الخارجية والسياسات المحلية، أو الفصل بينهما. ويصدق هذا في حالة لبنان خلال حقبة الحرب الباردة أكثر مما يصدق في أي مكان آخر. إن لبنان، من بين أقطار الشرق الأوسط كلها، يحتوي على أشد البنى الاجتماعية - السياسية تعقيداً وأكثرها تشرذماً. بيد أن هذا التنوع لا يترجم إلى تعددية سياسية. إن فئات الأنصار المختلفة في لبنان منقسمة انقساماً عميقاً على أسس طائفية ودينية وعقائدية، وهي تسلك سلوكاً أشبه بسلوك القبائل منه بسلوك المجتمع المدني. ولكل مجموعة تصور يختلف عن تصور المجموعة الأخرى لدور لبنان في الوسط الإقليمي والدولي.

ونظراً إلى التشرذم على الصعيد المحلي كان من الصعب تطوير سيطرة قوية للدولة. فالدولة اللبنانية هي لاعب من لاعبين متعددين؛ ولا يمكنها أن تعمل إلا «كإدارة ديمقراطية لحالة نزاع مزمن»[1]. إن الضعف الظاهر في جهاز الدولة ظهور الأعراض المرضية قد دعا أحد المراقبين إلى التساؤل: تُرى هل يتبع لبنان حقاً أية سياسة خارجية؟ ذلك أن للطوائف والأحزاب السياسية سياسات خارجية مختلفة[2]. لذا فإن أية دراسة منهجية لسياسة لبنان الخارجية لا بد من أن تركز على التفاعل العضوي بين الفسيفساء الداخلية وميزان القوى الخارجي. إن غالبية القضايا الخلافية التي تفجرت تحولت إلى أزمات تنتمي إلى مجال السياسات الداخلية

(١) Kamal Salibi, *Lebanon and the Middle Eastern Question*, Papers on Lebanon; no. 8 (Oxford: Centre for Lebanese Studies, 1988), p. 7.

(٢) Ghassan Salamé, «Is a Lebanese Foreign Policy Possible,» in: Halim Barakat, ed., *Toward a Viable Lebanon* (London: Croom Helm; Georgetown University, Centre for Contemporary Arab Studies, 1988), pp. 347-348, and Paul Salem, «Reflections on Lebanon's Foreign Policy,» in: Deidre Collings, ed., *Peace for Lebanon?: From War to Reconstruction* (Boulder, Colo.: Lynne Rienner Publishers, 1994), p. 72.

والخارجية[٣]. وقد تحالفت فئات الأنصار في لبنان مع دول إقليمية ودول عظمى لتعزز من مواقعها إزاء الدولة أو إزاء الخصوم، ففرّطت باستقلال البلاد وعرضت وحدتها الوطنية للخطر. وكانت النتيجة أن أصبح لبنان ساحة للصراع الإقليمي والدولي.

وهكذا يوفر لبنان لنا دراسة حالة مثالية يختبر من خلالها تأثير الحرب الباردة في السياسات المحلية وفي العلاقات مع الدول الإقليمية والدول العظمى. ومع أن المستويات الثلاث مرتبطة كل الارتباط بعضها ببعض، غير أن ما يحدث على المستوى الإقليمي ـ الساحة العربية، والمسرح العربي ـ الإسرائيلي غالباً ما يكون له تأثير نافذ في لبنان أكثر بكثير مما يكون لنفوذ الدول العظمى. وحيث إن هذه الدراسة ستتفحص تأثير الحرب الباردة في السياسات اللبنانية من الأسفل إلى الأعلى وليس العكس، فسيكون التركيز منصباً على المستويين المحلي والإقليمي.

وقد شكلت المسألة الإسرائيلية عاملاً من عوامل الانقسام وعدم الاستقرار في سياسات لبنان الداخلية بسبب الافتقار إلى الإجماع بين فئات الأنصار في البلاد تجاه إسرائيل. يضاف إلى هذا أن تخلي الدولة عن مسؤوليتها الأساسية في حماية أراضيها قد أدى إلى تقويض قدرة أجهزتها على العمل، فخلق ذلك فراغاً في القوة استغلته الجماعات المتخاصمة فملأته. وقد تسامحت الدول العظمى في أمر هذا السيرك الدامي طالما أنه لا يفيض على الجبهة الإسرائيلية ـ السورية، أو على الجبهة الإسرائيلية ـ المصرية. كانت هذه هي الحالة بالذات بين عامي ١٩٦٨ و١٩٨٠، حين أدت المنافسة الإقليمية الأمريكية ـ السوفياتية، والتوترات العربية ـ الإسرائيلية إلى جعل لبنان بيدقاً مكرهاً في سياسات الحرب الباردة. وعندما نشبت الحرب في لبنان في عام ١٩٧٥ لم تشعر أية دولة من الدول العظمى بالحاجة إلى أن تزج بنفسها دبلوماسياً فيه طالما أن الصراع لا يتسرب إلى المسرح العربي ـ الإسرائيلي الأوسع نطاقاً. وواقع الأمر أن دبلوماسية هنري كيسنجر في فك الارتباط إزاء لبنان لم يكوّنها فقط هذا التصور لتقلقل القطر الدفين، بل كونتها كذلك الحاجة الاستراتيجية إلى صمام أمان حيث يجري تنفيس التوترات العربية ـ الإسرائيلية من دون خطر يهدد بمواجهة كبرى بين العرب والإسرائيليين.

بيد أن القراءة أعلاه لا تعني ضمناً أن اللبنانيين يقبلون بمركزهم المتواضع وموقعهم الضعيف في العلاقات الدولية، بل على العكس، فهم يعانون نزعة مناقضة: المبالغة في تقدير أهميتهم وأهمية لبنان في العالم. ففي ذروة الحرب الباردة حاول عدد من الزعماء اللبنانيين، كونهم في وضع الدفاع داخلياً وإقليمياً، التعويض عن ضعفهم بالانتقال إلى وضع الهجوم، واستغلال الخصومة الجارية بين الدول العظمى. ففي عام ١٩٥٨، وعامي ١٩٨٢ و١٩٨٣ على التوالي اعتمد الرئيس كميل شمعون والرئيس أمين الجميل على الثقل العسكري والدبلوماسي للولايات المتحدة لكسب الموقف ضد مصر وسوريا ومؤيديهما داخل لبنان. وفي كلتا الحالتين كان الفوز في المنازلة من نصيب المعارضة. وقد اكتشف كل من شمعون والجميل أن اتباع سياسة خارجية فعالة لموازنة الثقل الذي يتمتع به معارضوهما المحليون والإقليميون لم يكن أمراً باهظ الكلفة فحسب، بل إنه عرض للخطر كذلك وجود لبنان ذاته.

ستقدم هذه المقالة دراسة حالتي شمعون والجميل كمثالين لعدم قدرة الدولة اللبنانية على

(٣) يُرجع ناصيف حتي القضايا الخلافية كلها التي تنفجر في شكل أزمات سياسية وعنف مسلح إلى حقل السياسة الخارجية لا إلى حقل السياسات المحلية. ومع هذا، فإن تحليله يشير إلى وجود علاقات متينة بين هذين الحقلين. انظر: Nassif Hitti, *The Foreign Policy of Lebanon: Lessons and Prospects for the Forgotten Dimension*, Papers on Lebanon; no. 9 (Oxford: Centre for Lebanese Studies, 1989), p. 3.

أن تستخدم بشكل فعّال ورقة الحرب الباردة، ولعدم قدرتها على أن تتبع بشكل ناشط سياسة خارجية مستقلة. وستمحّص الورقة كذلك فترة ما بعد ١٩٦٧ لكي تظهر العكس: كيف أصبح لبنان بيدقاً مكرهاً في سياسات الحرب الباردة. إن دراسات الحالة الثلاث تلقي الكثير من الضوء على أولوية القوى المحركة الداخلية والإقليمية في تكوين سياسات لبنان، فالذي حدث على المستوى المحلي كان أشد حسماً وتأثيراً في مصير المنطقة من أي عمل يحوّل الأنظار عن القضايا الرئيسية قامت به القوى الخارجية.

لبنان في الخصومات العربية ـ العربية وخصومات الدول العظمى

مع أن الاستقطاب في المنظومة العالمية جرى على أساس الانقسام بين الشرق والغرب في أواخر الأربعينيات، غير أن أمواج الحرب الباردة لم تصل إلى الشاطىء اللبناني حتى أواسط الخمسينيات. وقبل ذلك، كان لبنان، كسائر الأقطار العربية، ذا توجه مؤيد للغرب؛ كما كان كذلك في حال لا تهدده فيها الشيوعية المحلية أو الدولية. فمع أن الحزب الشيوعي اللبناني كان يعمل في لبنان منذ أمد طويل إلا أنه أخفق في اجتذاب أعداد كبيرة من الأعضاء. حتى أن شمعون في عام ١٩٥٧، وهو الرئيس المناصر للغرب بقوة، لم يكن قلقاً بشأن خطر محتمل يتهدد البلاد من الشيوعية المحلية: «ما من شك بأن الشيوعية أحرزت هنا بعض التقدم، لكن تقدمها يمكن إيقافه بإجراءات مناسبة»[٤]. وظل لبنان، من النواحي الثقافية والاقتصادية والسياسية، يدور في فلك النفوذ الغربي. وكان تأثير الحرب الباردة في السياسات اللبنانية الداخلية ضئيلاً طالما كانت العلاقات بين الوطن العربي والدول الغربية غير عدائية، والصراع العربي ـ الإسرائيلي لا يتصاعد إلى حد الخروج عن السيطرة. إن هذا مؤشر آخر على كيفية تأثير التطورات الجارية على المستوى الإقليمي، لا العالمي، في وضع القوى السياسية مداً وجزراً في الساحة اللبنانية المحلية.

وبحلول النصف الثاني من عقد الخمسينيات صارت قدرة لبنان على تحصين نفسه ضد آثار الاستقطاب والتفكك التي تفرزها الحرب الباردة قدرة محدودة إلى حد كبير. ويرجع هذا الوضع الجديد إلى السياق الإقليمي المتغير بضغط مباشر من الدول الغربية. ففي الخمسينيات شهد الوطن العربي ظهور حركة قومية معادية للإمبريالية بقيادة الرئيس جمال عبد الناصر. وفي حين قاد عبد الناصر القوى القومية الوحدوية كان العراق، الذي يمثل الأقطار العربية الناصرة للغرب، بمثابة رأس الحربة في معارضة مصر بحثاً عن هيمنة إقليمية. وكانت النتيجة أنه ما من قطر عربي كان قادراً على النجاة من نيران الحرب الباردة العربية، ولا سيما لبنان.

أزمة ١٩٥٨: شمعون وورقة الحرب الباردة

إن الصراع الذي اندلع في ربيع عام ١٩٥٨ هو حالة نموذجية تختبر بها كيفية تأثير الحرب الباردة في توجهات السياسة الخارجية التي يتبعها لبنان، وفي علاقاته مع اللاعبين الإقليميين الآخرين، وفي السياسات الداخلية مداً وجزراً. بيد أنه في النهاية كان لتعقّد البنية الداخلية اللبنانية وهشاشتها، والديناميات العربية ـ العربية تأثير بالغ في العلاقات الدولية لجهاز

(٤) Tom Streithorst, «Face to Face with Camille Chamoun,» *Middle East Forum* (April 1957), p. 7, and Leila Marie-Therese Meo, *Lebanon, Improbable Nation: A Study in Political Development* (Westport, Conn.: Greenwood Press, 1965), p. 123.

الدولة، وفي الكيفية التي تصرفت بها الدول الخارجية تجاه ذلك. ويكمن تكوّن الأزمة في أبعادها المحلية والإقليمية والدولية، وكلها متصلة كل الاتصال بعضها ببعضها الآخر[٥]. ولا يمكن فهم الحرب اللبنانية إلا بتمحيص هذه الأبعاد الثلاثة.

على الجبهة الداخلية كان الصراع على السلطة بين المعارضة وشمعون يعمل على حدوث الاستقطاب في المجتمع اللبناني. واتهمت المعارضة شمعون بأنه يحاول تدويل الصراع الداخلي على السلطة، وذلك بدعوته الولايات المتحدة إلى التدخل عسكرياً. كانت هذه هي بالضبط الاستراتيجيا العامة لرئيس الجمهورية ووزير خارجيته شارل مالك. وكانا مصممين على كسب معركة الإرادات ضد المعارضة بتصوير المشاكل في لبنان على أنها امتداد لخصومة الدول العظمى. وكان اللاعبون الصغار، مثل لبنان، قادرين في ذروة الحرب الباردة على الحصول على معونات اقتصادية وتجهيزات عسكرية من الدول الكبرى وذلك باستغلال الاستقطاب الذي يشوب المنظومة الدولية. وكان كل من واشنطن وموسكو ينظر إلى النزاعات المحلية بمنظار الحرب الباردة. وعملت إدارة آيزنهاور في عامي ١٩٥٧ ـ ١٩٥٨، بتأكيدها خطر الشيوعية ومغازلتها مع لبنان، على دفع شمعون ومالك إلى الاعتقاد بأن في وسعهما التعويل على دعم واشنطن.

ويزعم ولبور إيغلاند، مسؤول الاتصال الرئيسي بين وكالة الاستخبارات المركزية وشمعون أن الوكالة قدمت مبالغ «ضخمة» للنواب المؤيدين للحكومة خلال الانتخابات البرلمانية لعام ١٩٥٧. وفي رأي إيغلاند أن الولايات المتحدة إنما قامت بذلك لعلمها بأن البرلمان الجديد سينتخب رئيساً جديداً للجمهورية في عام ١٩٥٨. ويصور الانتخابات بأنها عملية أدارتها وكالة الاستخبارات المركزية[٦]. ومع أنه لم تنشر بعد وثائق أمريكية تتعلق بما أنفقته واشنطن في الانتخابات، غير أن وثائق أخرى تمّ رفع السرية عنها في الآونة الأخيرة تلمح الى أن الولايات المتحدة «قامت بدور ناشط». وهذه الوثائق تظهر كذلك أن مالك طلب مساعدة أمريكية للتأثير في الانتخابات[٧]. وأدى رفض شمعون إنكار هذه المزاعم علناً إلى إقناع معارضيه ومؤيديه على حد سواء بأنه ينوي تجديد رئاسته لولاية ثانية. وقد توصلت وكالة الاستخبارات المركزية والسفارة الأمريكية في بيروت كلتاهما إلى استنتاج مفاده أن شمعون زوّر الانتخابات على نحو يضمن له إعادة انتخابه[٨].

لقد تأجج التذمر الداخلي من شمعون بسبب اتباع الحكومة سياسات إقليمية ودولية كان

---

(٥) Fahim Issa Qubain, *Crisis in Lebanon* (Washington, D.C.: Middle East Institute, 1961), p. 30.

(٦) Wilbur Crane Eveland, *Ropes of Sand: America's Failure in the Middle East* (London; New York: W.W. Norton, 1980), pp. 248-258 and 266.

(٧) «The Officer in Charge of Lebanon-Syria Affairs to the Director of the Office of Near Eastern Affairs, 17 January 1958,» in: United States, Department of State, *Foreign Relations of the United States, 1958-1960: Lebanon and Jordan*, vol. 11 (Washington, D.C.: United States Government Printing Office, 1992), p. 4, and «The Foreign Minister's Call on the President, 6 February 1957,» p. 3.

وفي ما يخص أزمة ١٩٥٨ فقد اعتمدت اعتماداً كبيراً على الوثائق الأمريكية التي رفعت عنها السرية مؤخراً وحصل عليها مركز الدراسات اللبنانية في أكسفورد من الجهات التالية: Dwight Eisenhower Library, Abilene, Kansas; Marine and Naval Corps Historical Centres; Central Intelligence Agency and National Archives and Records Administration, Washington, D.C. and Suitland, MD.

(٨) الدستور اللبناني لا يسمح بإعادة انتخاب رئيس الجمهورية لولايتين متتاليتين.

«Current Intelligence Weekly Summary, CIA, Office of Current Intelligence, 1, 15, 29 May 1957,» p. 10 of 20; Department of State, Bureau of Public Affairs, Office of the Historian, Historical Studies, Subject: The United States and Lebanon, 1958, no. 6, p. 2, and US Embassy, Beirut, 25 June 1958 [no identification].

ينظر إليها على أنها استفزازية وتثير الانقسامات. إن ولادة الحرب العربية الباردة تتصل اتصالاً وثيقاً بالحرب الباردة بين الدول العظمى. وجاءت الجهود الأنغلو ـ أمريكية الرامية إلى تعزيز الأمن الغربي في الشرق الأوسط عن طريق عقد مواثيق دفاعية لتبرز المشاعر المعادية للغرب في الوطن العربي ولتعمل كذلك على استقطابه ما بين موقفين: موقف العرب الذين رأوا تقدم المنطقة ومصيرها مرتبطاً كل الارتباط بالغرب، وموقف العرب الذين فضلوا اتباع سياسة مستقلة بين الكتلتين الغربية والشرقية. وكانت النتيجة أن أحاطت نيران الحرب الباردة العربية بالنظام العربي بأسره من كل جانب، بما فيه لبنان الذي لا يستطيع أن يعزل نفسه عن الأحداث المحيطة به[٩].

إن سياسة شمعون المؤيدة للعراق قادته إلى التفكير بالانضمام إلى حلف بغداد المعقود في عام ١٩٥٥، وهو حلف عسكري بين العراق وتركيا وباكستان وبريطانيا، فأثار بذلك ضغينة مصر ومن ثم سوريا التي وقفت في صفها. لم تكن هذه السياسة متناقضة مع بنود الميثاق الوطني لعام ١٩٤٣ التي تدعو لبنان إلى اتباع شكل ما من أشكال عدم الانحياز أو الحياد وإلى التعاون مع الدول العربية الشقيقة[١٠]. كانت المسألة هي: هل بوسع لبنان أن يقف إلى جانب المعسكر العراقي المؤيد للغرب ضد الموقف القومي غير المنحاز الذي تتمسك به مصر وسوريا؟ هذا السؤال يفترض أن من المسلم به وجود دولة قوية مستقلة في بيروت مع بضعة قيود محلية تحد من قدرتها على القيام بمبادرات في المنطقة وخارجها. بيد أن الحال لم يكن كذلك في النصف الثاني من عقد الخمسينيات.

لم تؤد الخصومة المصرية ـ العراقية بشأن حلف بغداد إلى تسميم العلاقات العربية ـ العربية فقط، بل أدت كذلك إلى إطلاق الشرارة الأولى لإشعال نيران السياسات الجماهيرية في الوطن العربي. ولم يكن لبنان استثناءً في هذا المضمار. ويمكن في هذه المرحلة تلمّس فئتين سياسيتين: **أولاهما** هي مدرسة Le Liban Asile[١١] التي تؤكد على الأصل الفينيقي والطابع التاريخي الخاص للبنانيين، وهي متحالفة بقوة مع الدولة وتعكس رؤية مسيحية راديكالية (مارونية) للبنان. هذه المجموعة المتمسكة بخصوصيتها ولبنانيتها تتماهى ثقافياً وسياسياً مع الغرب لا مع دار الإسلام؛ وهي تدعو إلى سياسة خارجية لبنانية أكثر نشاطاً وإلى حلف استراتيجي مباشر مع الدول الغربية بدلاً من التحالف غير المباشر مع العراق وتركيا. إن نظرة هذه المدرسة المثالية الى الغرب أدت إلى ترعرع آمال مبالغ فيها، فقد افترضت أن الغرب سيقاتل لحماية «النموذج الغربي الوحيد» في المنطقة العربية[١٢].

أما **الثانية**، أو الرأي الآخر المناقض تماماً، فهو رأي الفئة القومية العربية، وهي تنظر إلى مصير لبنان ومستقبله السياسي في إطار عربي ـ إسلامي. كان القوميون العرب يعارضون بإصرار عضوية لبنان في حلف بغداد لئلا يؤدي ذلك إلى تقويض حياد لبنان في الشؤون

---

(٩) Fawaz A. Gerges, *The Superpowers and the Middle East: Regional and International Politics, 1955-1957*, with a foreword by William Quandt (Boulder, Colo.; San Francisco; Oxford: Westview Press, 1994), chap. 2.

(١٠) Salem, «Reflections on Lebanon's Foreign Policy,» p. 70, and Meo, *Lebanon, Improbable Nation: A Study in Political Development*, p. 96.

(١١) لبنان الملجأ.

(١٢) Meo, Ibid., p. 97, and Hitti, *The Foreign Policy of Lebanon: Lessons and Prospects for the Forgotten Dimensions*, pp. 13-14.

العربية ـ العربية ويربطه بالغرب بشكل أشد. كانوا يشعرون كذلك بروابط عقائدية تربطهم بأفكار عبد الناصر الآخذة بالتبرعم والخاصة بالاستقلال والوحدة وعدم الانحياز.

ورضخت الحكومة اللبنانية أمام الضغوط الداخلية والمحلية، فقررت عدم الانضمام إلى حلف بغداد. وفي هذا السياق يعتبر تراجع حكومة شمعون إشارة إلى عدم قدرة الدولة على تنفيذ سياستها الإقليمية والخارجية بوجه معارضة قوية من جانب فئة القوميين العرب. ومنذ هذا التاريخ فصاعداً، أخذت الجماعات المختلفة في لبنان تتصارع حول ما ينبغي أن يكون عليه اتجاه السياسة الخارجية، فقيدت بذلك حرية الدولة في العمل.

إن المداولات التي جرت بشأن الانضمام إلى حلف بغداد أبرزت بضع حقائق غير سارة على الصعيد اللبناني:

– وجود اختلافات خطيرة بين الفئتين الرئيسيتين بشأن موقع لبنان في المنطقة وفي العالم. كان لا بد لهذه الفجوة من أن تتسع بسبب التوترات المتزايدة الناجمة عن الخصومات العربية ـ العربية وخصومات الدول العظمى.

ـ رأى عديدون في داخل البلاد وخارجها أن شمعون يؤيد الهاشميين في بغداد وعمان في صراعهم ضد عبد الناصر، فينتهك بذلك مبدأ الحياد الذي خدم لبنان خدمة حسنة في علاقاته مع جيرانه العرب(١٣). وكانت النتيجة انجرار لبنان بشكل أعمق فأعمق إلى الحرب الباردة العربية، وهي التي أشعلت أوارها المنافسة بين الدول العظمى.

وبصرف النظر عما يقوله المرء في تقييم ولاية شمعون، فإن هناك أمراً واحداً واضحاً: إنه حاول أن يتجنب التهميش بالانهماك بنشاط في السياسات الإقليمية، وبتوكيد دور جهاز الدولة الأساسي في صياغة السياسة الخارجية وتنفيذها. وكان مصمماً على الحفاظ على توجه لبنان نحو الغرب وتعزيزه، لا تمنعه من ذلك القيود الداخلية ولا الموجبات العربية ـ العربية. كان شمعون، ومعه الفئة التي تؤمن بخصوصية لبنان والتي يمثلها شخصياً، يحمل فكرة مضخّمة عن وزن لبنان الحضاري والسياسي، فأدى ذلك إلى تشويه نظرته إلى العالم، ما قاد إلى المبالغة في تقدير أهمية البلاد بالنسبة إلى الغرب. إن الإخفاق في المحافظة على التوازن بين الأهداف والوسائل أنتج سياسات طائشة تقوم على سوء الحساب والارتجال.

وبالنظر إلى وضع شمعون والرابطة المتينة بين السياسات الداخلية والخارجية، فإن تدهور العلاقات بين الدول الغربية والقوميين العرب كان قميناً بتوتير العلاقات بين مصر وسوريا من جهة، ولبنان من جهة أخرى، وتعميق الانقسامات الداخلية في لبنان نفسه. مثال ذلك تأميم شركة قناة السويس في عام ١٩٥٦ وما أعقبه من هجوم أنغلو ـ فرنسي ـ إسرائيلي على مصر. إن الغزو الثلاثي قد هزّ المشرق العربي وأثار فيه عاصفة من الاحتجاجات الشعبية، الأمر الذي وضع معارضي مصر من العرب في موضع الدفاع وأجبر بعض أعدائها العتاة، مثل رئيس وزراء العراق نوري السعيد، على أن ينادوا بمعسول الكلام بالتضامن العربي وبالوقوف إلى جانب عبد الناصر. لم يكن الأمر كذلك بالنسبة إلى شمعون. إنه لم يعبأ بقوة الرأي العام اللبناني، ورفض، خلافاً لطلب رئيس وزرائه عبد الله اليافي، أن يقطع العلاقات الدبلوماسية مع بريطانيا وفرنسا، مما عجل باستقالة الحكومة وتوجيه الاتهامات له بخيانة القضية العربية من قبل الفئة القومية ـ الإسلامية.

(١٣) Meo, Ibid., p. 97.

بيد أن شمعون لم يرتدع أبداً، وعيّن حكومة محافظة جديدة برئاسة سامي الصلح، وشغل فيها شارل مالك وزارة الخارجية. إن اختيار مالك، وهو معجب بالغرب بلا تحفظ، وناقد لاذع للشيوعية، جاء بمثابة التزام من لدن شمعون بالتقرب أكثر فأكثر من التحالف الأمريكي حتى على حساب قيام مواجهة مع المعارضين المحليين والإقليميين. يضاف إلى هذا أن مالك، وهو عقائدي ملتزم، كان يحاجج بالقول إن على لبنان أن يقوم بدور حيوي في الحرب الباردة وذلك «بالإمساك بالسد» لضمان أن الغرب لن «يندحر»(١٤). لقد كان شمعون ومالك يرجوان تسلم مساعدات أمريكية، اقتصادية وعسكرية، كبيرة الحجم لتعزيز سلطتهما، وليس هذا فحسب، بل كانا يأملان كذلك بالحماية تحت مظلة الولايات المتحدة ضد قوى القومية العربية الآخذة بالتصاعد.

إن هذا مثل على قيام دولة صغيرة بمحاولة التلاعب بخصومة الدول العظمى لجني مكاسب مالية وسياسية للتغلب على أعدائها في الداخل قبل أن يتغلبوا عليها. ذلك أن رئيس الجمهورية ووزير خارجيته كلاهما لا يعتقد بوجود أي خطر شيوعي حقيقي ـ سواء كان داخلياً أو دولياً ـ على لبنان. إن موقف شمعون ومالك يثير بضعة أسئلة مقلقة: هل بوسع لبنان، بتكوينه السياسي الهش، أن يتحمل الكلفة العالية لتورطه في الحرب الباردة؟ إلى أي مدى بالغ شمعون ومالك في قيمة موقع لبنان في رقعة الشطرنج الاستراتيجية الغربية، وفي وضعهما أهدافاً تفوق قدراتهما؟ هل خدعا نفسيهما فاعتقدا أن لبنان «الصغير جداً» هو من الأولويات العليا في لائحة اهتمامات واشنطن العالمية المعقدة، وأن تحالفهما مع الغرب كان متبادلاً؟ أم هل ظنا حقاً أن الولايات المتحدة ستكون أكثر تحسساً لمصالح لبنان في حالة نزاع مع مصر وسوريا من تحسسها لاهتماماته الأمنية؟

إن معتنقي مبادىء القومية العربية ـ الإسلامية، شأنهم شأن زملائهم أصحاب مدرسة Le Liban Asile، كانوا ضحية سوء الإدراك ذاته، وعانوا «قصر نظر جيوستراتيجي» مشابه. إنهم تمثلوا بلا روية شعارات القومية العربية الراديكالية المنبثقة من القاهرة ودمشق. كان على لبنان، بنظرهم، أن يسير في ركب الوحدة العربية أياً كانت النتائج والتكاليف. وكما قال الشيخ نديم الجسر، وهو من كبار الشخصيات المعارضة في لبنان، فإن عبد الناصر بوقوفه بوجه الغرب ودفاعه عن القضية العربية «قد أصبح معبود العرب والمسلمين جميعاً من بعد الله»(١٥). كان دعاة القومية العربية، بمعنى من المعاني، عبارة عن أنصار متحمسين لسياسة مصر الإقليمية والدولية ولمصالحها، حتى ان مصالح لبنان المباشرة أصبحت تأتي في المقام الثاني.

ولم يساعد موقف شمعون المناهض لمصر في شيء أيضاً. فلا هو ولا وزير خارجيته كانا يأخذان بعين الاعتبار كثيراً المضاعفات الداخلية التي ينطوي عليها اتباع سياسة مناهضة لمصر. لا بل إنهما سبحا ضد تيار الرأي العام فقوضا بذلك أساس شرعيتهما السياسية(١٦).

(١٤) «Memorandum of a Conversation, Department of State, Washington, 30 June 1958,» in: United States, Department of State, *Foreign Relations of the United States, 1958-1960: Lebanon and Jordan*, vol. 11, pp. 4, 161 and 186.

(١٥) «Beirut to Department of State, the Roots of the Lebanese Revolution, 14 October 1958,» pp. 10-11.

(١٦) Nadim Dimechkie, «The United States Intervened Militarily by Sending the Marines to Lebanon in 1958: Why Did this Happen,» paper presented at: University of Texas Conference on Lebanon in the 1950's, 10-13 September 1992, pp. 10-13 and 19; Agnes G. Korbani, *US Intervention in Lebanon, 1958 and 1982: Presidential Decision-making* (New York: Praeger, 1991), p. 34; Qubain, *Crisis in Lebanon*, pp. 36-37, and Meo, *Lebanon, Improbable Nation: A Study in Political Development*, p. 104.

فمثلاً، في خلال الأزمة الأمريكية ـ السورية في عام ١٩٥٧ استقبل شمعون ومالك المبعوث الأمريكي لوي هندرسون من دون استشارة سوريا. وقد حثّ مالك إدارة آيزنهاور على إسقاط النظام السوري، وأخبر هندرسون أن لبنان المؤيد للغرب لا يمكنه التعايش مع سوريا محايدة أو شيوعية الاتجاه[17]. وحين قامت مصر وسوريا بتوحيد القطرين في شباط/فبراير ١٩٥٨ رفض شمعون في البداية الاعتراف بالكيان الجديد: الجمهورية العربية المتحدة[18].

إن سياسة شمعون المعلنة في تأييد الغرب فاقمت من مصاعبه الداخلية والاقليمية. كان هو ومالك ورئيس الوزراء سامي الصلح من أشد أنصار الغرب، وقد ربطوا مصالح لبنان بسياسة الولايات المتحدة في الشرق الأوسط. كان من الممكن أن تكون هذه الاستراتيجيا مفيدة لولا التدهور المطّرد في العلاقات بين الغرب وحركة القومية العربية منذ أواسط الخمسينيات. وضع هذا التطور حكومة شمعون أمام خيارات إشكالية[19]. كان على الدولة اللبنانية أن تختار إما صلة وثيقة مع واشنطن فتتعرض لخطر عدم الاستقرار الداخلي والعزلة في المنطقة، وإما مهادنة تجاه عبد الناصر وقواه القومية الأمر الذي يضمن السلام الداخلي. وقد اختار شمعون الخيار الأول لأسباب سياسية وعقائدية ومصلحية. إنه كان يرى في الحرب الباردة فرصة ذهبية لوضع لبنان على الخريطة وتجنب التهميش؛ كما أنه كان يرجو التغلب على المعارضة قبل أن تتغلب عليه وذلك بجعل سياسة لبنان الخارجية تقف في صف واحد مع الولايات المتحدة.

بل أكثر من ذلك، إن صراع الشرق والغرب قد زود شمعون بعقيدة في التقدم تعد لبنان بمصادر وافرة تجعل من نموذجه الرأسمالي في التطور نموذجاً فعالاً وناجحاً. ولا غرابة إذاً أن شمعون ومالك اغتنما سريعاً فرصة الإعلان عن مبدأ آيزنهاور في عام ١٩٥٧، وكان يرمي إلى إيقاف التغيير الثوري في المنطقة، وذلك للمطالبة بمساعدات اقتصادية وعسكرية من الولايات المتحدة.

قام مالك، حتى قبل إقرار الكونغرس المبدأ في آذار/مارس ١٩٥٧، بإخبار آيزنهاور أن لبنان يرحب بمبادرته وأنه مستعد لمكافحة الخطر الشيوعي في المنطقة. وادعى كذلك أن مصر وسوريا تخضعان للهيمنة السوفياتية. وأضاف مالك قائلاً: «إن من الضروري إجراء تغيير سياسي في سوريا ومصر»[20]. كان لبنان هو القطر العربي الوحيد، باستثناء ليبيا، الذي وافق

---

(١٧) «Beirut to Secretary of State, 28 August 1957,» نقلاً عن: David W. Lesch, «Prelude to American Intervention in Lebanon: The 1957 American-Syrian Crisis,» paper presented at: University of Texas Conference on Lebanon in the 1950's, 10-13 September 1992, p. 18.

(١٨) «US Ambassador to Department of State, 14 February 1958,» p. 2 of 6, and Mohammed Shafi Agwani, *The Lebanese Crisis, 1958: A Documentary Study* (London: Asia Publishing House, 1965), pp. 3-4.

(١٩) «Department of State, Office of the Historian,» p. 1, and «JCS and National Policy, 1956-58,» p. 420.

(٢٠) «The Lebanese Foreign Minister's Call on the President, 6 February 1957,» pp. 2-3; «JCS and National Policy, 1956-58,» p. 420, and «Richards to Secretary of State, Beirut, 16 March 1957».
طلب أحد السفراء اللبنانيين لدى الولايات المتحدة الأمريكية منذ العام ١٩٥٥ دعماً اقتصادياً وعسكرياً أمريكياً للبنان، وعرض في مقابل ذلك أن تدرس الولايات المتحدة أمر إشراك لبنان في منظمة دفاعية إقليمية في المنطقة. نقلاً عن: «Department of State, Memorandum of Conversation, Subject: The 'Northern Tier', Defense Organization and the Relations to It of the Arab States; Arab-Israeli Relations, 9 February =

على مبدأ آيزنهاور رسمياً. أما الحكومات العربية الأخرى المؤيدة للغرب فقد أدركت الخطر الكامن في مثل هذه الخطوة فلم تقدم عليها.

استنكرت المعارضة موقف شمعون الفاتر تجاه الجمهورية العربية المتحدة واستنكرت كذلك سياسته الخارجية المؤيدة للغرب. كانت المعارضة تعتقد أن قيام شمعون بدفع لبنان إلى الوقوف مع الغرب ضد مصر وسوريا ينتهك ليس فقط حياد لبنان التقليدي، بل يهدد كذلك الميزان الدقيق القائم بين الطوائف اللبنانية المختلفة. وقد قال اثنان من زعماء المعارضة، وهما كمال جنبلاط والشيخ نديم الجسر، إن انتفاضة عام ١٩٥٨ كانت جواباً مباشراً على النفوذ الأجنبي وعلى اعتماد لبنان على الغرب[21]. وبعد قيام الاتحاد المصري ـ السوري أصبحت دمشق محجاً للسياسيين اللبنانيين وللمواطنين العاديين أيضاً، الذين كانوا يتقاطرون على المدينة لإعلان البيعة للزعيم المصري الوحدوي. وفي حماستهم للوحدة العربية بزعامة عبد الناصر داس المتظاهرون بأقدامهم على العلم اللبناني في شوارع صور[22].

وبالنظر إلى الآراء المتباينة جداً بين الفئة المؤمنة بخصوصية لبنان والفئة القومية العربية والإسلامية، فقد تمهد السبيل لمواجهة يسعى فيها كل منهما إلى الحصول على الدعم الخارجي لتكريس وضعه. وفي حين كان شمعون ومالك يخطبان ود واشنطن، كانت المعارضة ترحب بذراعين مفتوحتين بالعون السياسي والمادي من مصر وسوريا معاً.

عندما تزايد التوتر في الأشهر الأولى من عام ١٩٥٨ حاولت حكومة شمعون أن تشدد على الطبيعة الخارجية للأزمة، وأن تقنع واشنطن بالحاجة إلى عمل حاسم. وحين حوصر شمعون ومالك في الداخل تطلعا إلى الدعم من الخارج. وقد صوروا النزاع منذ الابتداء على أنه صراع بين لبنان المؤيد للغرب والقومية العربية الراديكالية المتحالفة مع الشيوعية الدولية[23].

ادعى شمعون أن سبب الأزمة لم يكن يعود إلى طموحه الشخصي، بل إلى موافقة لبنان على مبدأ آيزنهاور. وبالتشديد على الخطر الخارجي، وبلعب ورقة الحرب الباردة صارت استراتيجية شمعون ومالك ترمي إلى تدويل النزاع والتطلع إلى تدخل عسكري أمريكي. وكانت المعارضة على عكس ذلك، فوقفت بإصرار ضد تدويل الأزمة وذلك لأن تجميع القوى كان في

= 1955,» *Declassified Documents Quarterly Catalog*, vol. 8, no. 1 (January-March 1982), no. 00309, p. 24, نقلاً عن: Irene L. Gendzier, «The Declassified Lebanon, 1948-1958: Elements of Continuity and Contrast in US Policy toward Lebanon,» in: Barakat, ed., *Toward a Viable Lebanon*, p. 197.

(٢١) «Beirut to Department of State, the Roots of the Lebanese Revolution, 14 October 1958,» pp. 2 and 10; «Department of State, Office of the Historian,» p. 2; «JCS and National Policy, 1956-58,» p. 420; B.J. Odeh, *Lebanon: Dynamics of Conflict, a Modern Political History* (London: Zed Books, 1985), p. 100, and
كمال جنبلاط، **في مجرى السياسة اللبنانية: أوضاع وتخطيط** (بيروت: دار الطليعة، ١٩٥٨)، ص ٥٧.

(٢٢) Kamal Salibi, «Recollections of the 1940's and 1950's,» paper presented at: University of Texas Conference on Lebanon in the 1950's, 10-13 September 1992, p. 20, and *Egyptian Gazette* (5 March 1958).

(٢٣) «McClintock to Secretary of State, Beirut, nos. 4115, 4272, 5108, 22, 27 May and 25 June 1958,»; «Beirut to Department of State, the Roots of the Lebanese Revolution, 14 October 1958,» p. 4, and Agwani, *The Lebanese Crisis, 1958: A Documentary Study*, pp. 58 and 85.

صالحها. وادعت المعارضة أن جذور النزاع داخلية ولا علاقة لها بالجمهورية العربية المتحدة. مع هذا فإنها عولت كثيراً على الدعم المادي والمعنوي منها[٢٤].

وخلافاً لما يتصوره الناس لم يكن تدخل الولايات المتحدة عسكرياً في بيروت في تموز/يوليو ١٩٥٨ بسبب اعتقاد المسؤولين فيها أن استقلال لبنان وسيادته مهددان من الشيوعية الدولية، أو لأن لبنان يمثل حلقة مهمة في السلسلة الغربية من المواقع المناهضة للشيوعية في العالم الثالث. فالبراهين تفيد بأن إدارة آيزنهاور ربما لم تكن لترسل قوات إلى لبنان لو لم يحدث الانقلاب العراقي في تموز/يوليو ١٩٥٨، الذي أطاح بالنظام الملكي في بغداد. كان آيزنهاور متردداً في إرسال قوات أمريكية إلى لبنان قبل الانقلاب العراقي، مع وجود طلبات متكررة من شمعون ومالك من أجل تدخل الولايات المتحدة. كان الرأي مجمعاً في واشنطن على أن التدخل المسلح قد تكون له مضاعفات إقليمية من شأنها أن تضر بالمصالح الغربية. لم يكن آيزنهاور ولا وزير خارجيته دالاس على استعداد للمخاطرة بوقوع مواجهة مع مصر وسوريا بشأن لبنان.

غير أن الأحداث الدرامية في العراق قد أدخلت، بنظر الولايات المتحدة، عنصراً خطراً، كما كانت تنذر بتحطيم هيكل الأمن الغربي بأسره في الشرق الأوسط. إن الصدمة التي وجهها نجاح الثورة العراقية في عام ١٩٥٨ إلى المسؤولين في الولايات المتحدة، وما توصلوا إليه بأنها كانت بمثابة الأمر الواقع، جعلتهم يغيرون آراءهم، فحصل لبنان فجأةً على مركز خاص مؤقت في الصراع بين الشرق والغرب. وبهذا المعنى ينبغي النظر إلى تدخل الولايات المتحدة ضمن سياق أوسع من حدود لبنان. إن هذا التدخل لم يكن دليلاً على وجود التزام غربي بأمن لبنان، بل كان جزءاً من الصراع العنيف بين الغرب وذلك النوع من القومية العربية التي نادى بها عبد الناصر. والفئة التي تؤمن بخصوصية لبنان لم تقدّر دور لبنان حق قدره في رقعة الشطرنج الاستراتيجية الغربية، فقد كان ذلك الدور لا قيمة له. وقد قال دالاس بصراحة تامة إن لبنان «ليس مهماً جداً بذاته»[٢٥]. وفي التحليل النهائي قام مسؤولو الولايات المتحدة بالتضحية بشمعون على مذبح مصالحهم الاقليمية الأوسع نطاقاً.

لقد كرستُ جزءاً كبيراً من هذه الورقة لأزمة عام ١٩٥٨ وذلك لإبراز بعض المحاور والاستنتاجات الباقية على رغم مرور الزمن.

ـ إن المعارضة في لبنان لم تكن قد تكونت بتأثير الشيوعية السوفياتية، وإنما استوحت بالأساس القومية العربية التي نادى بها عبد الناصر. وكان رجال المعارضة الرئيسيون من القوميين لا من الشيوعيين. وكان مطلب المعارضة الرئيسي أن يتبع لبنان سياسة محايدة في الشؤون العربية البينية ونهجاً غير منحاز في العلاقات الدولية.

ومع أن آيزنهاور ودالاس كانا يعتقدان في البداية أن المشكلة في لبنان «ذات أصل شيوعي»، غير أن كبار المسؤولين في الولايات المتحدة اعترفوا علناً أن الشيوعية لم تلعب «دوراً

---

(٢٤) Chamoun, *Crise au Moyen Orient*, p. 11; «Beirut to the Department of State, 9 January 1958,» in: United States, Department of State, *Foreign Relations of the United States, 1958-1960: Lebanon and Jordan*, vol. 11, pp. 1-2; «Department of State, Office of the Historian,» p. 2; Charles W. Thayer, *Diplomat* (New York: Harper and Brothers, 1959), pp. 24-25; Eveland, *Ropes of Sand: America's Failure in the Middle East*, pp. 256 and 276, and *New York Times*, 17/7/1958.

(٢٥) «Memorandum of a Conversation between the Secretary of State and the British Embassy (Lord Hood), Washington, 14 July 1958,» and «Conference with the President, 14 July 1958,» in: United States, Department of State, Ibid., vol. 11, pp. 212-213 and 238.

مباشراً أو جوهرياً في التمرد. إن التأثيرات الخارجية جاءت في معظمها من سوريا ومصر»[٢٦]. والواقع أن الاتحاد السوفياتي كان لاعباً مهمشاً طوال الأزمة اللبنانية. لم تكن لديه القدرات العسكرية ولا الرغبة في مواجهة الولايات المتحدة. وعلى خلاف ما اتخذه السوفيات من مواضع تهديدية خلال أزمة السويس، فإن استجابتهم للأحداث في لبنان كانت متسمة بضبط النفس إلى حد كبير، كما كانت محدودة ومقتصرة على الكلام. إن هذه الحقيقة تعكس المكان الهامشي الذي يشغله لبنان في الاستراتيجيا السوفياتية. وقد أثبتت الأحداث في لبنان بما لا يدع مجالاً للشك أن واشنطن كانت هي اللاعب المهيمن هناك. إن التحدي الرئيسي للدول الغربية انبثق من المنطقة نفسها، أما دور موسكو فكان ثانوياً.

إن التدخل العسكري الأمريكي في لبنان لم يعكس أي التزام استراتيجي باهتمامات الفئة المؤمنة بخصوصية لبنان أو اهتمامات جهاز الدولة. لقد استخدمت الولايات المتحدة لبنان ساحةً لإبراز قوتها العسكرية وإظهار إرادتها لحماية مصالحها الاقليمية الحيوية، ولا سيما الامدادات النفطية. أراد مسؤولو الولايات المتحدة أن يبينوا لخصومهم استعداد أمريكا لاستخدام القوة عند الضرورة لإيقاف التساقط في النظام العربي المحافظ. قال أحد صناع السياسة في الولايات المتحدة: «كان لبنان حالة تجريبية في أعين الآخرين»[٢٧]. وفي حين كان شمعون وخصومه يحثون لاعبين خارجيين على التدخل نيابةً عنهم فإنهم أغفلوا حقيقة مفادها أن هؤلاء اللاعبين يستخدمونهم وكلاء لشن حروبهم هم. وكانت النتيجة تحويل لبنان إلى وكيل للحرب الباردة، وبذلك تأججت وتفاقمت المشاكل الداخلية. إن هذا مثل آخر على الرابطة بين الحروب الداخلية والتدخلات الخارجية التي ساعدت على تشكيل مجرى التاريخ المضطرب في لبنان[٢٨].

لم تقدّر الفئة المؤمنة بخصوصية لبنان كل التقدير نفوذ لبنان المحدود بالقياس إلى نفوذ كل من مصر وسوريا. وفي حقيقة الأمر كانت الولايات المتحدة ترى أن القاهرة، وليس بيروت، هي المركز الحساس للوطن العربي. وهنا يكمن السبب الذي يفسر تخلي واشنطن عن شمعون واتفاقها السري مع عبد الناصر لحسم الأزمة اللبنانية. إن هذا الشكل، أي التفاوض مع البلدان المجاورة للبنان لا مع الدولة اللبنانية لاحتواء الغليان الذي يحدث في داخل لبنان، سيصبح نمط السلوك الذي تنتهجه الولايات المتحدة نحو لبنان.

ـ كان لا بد لمحاولة شمعون في لعب دور ناشط في الحرب الباردة أن تؤدي إلى مضاعفات خطيرة لأسباب متعددة: (أ) الانقسام داخل النخبة الحاكمة؛ (ب) ضعف جهاز الدولة؛ (ج) الهوة العميقة بين الفئتين الرئيسيتين ذات المدارك السياسية، وهما الفئة المؤمنة بخصوصية لبنان والفئة العربية ـ الاسلامية. لكن الأهم من كل ذلك هو أن ما أشعل الشرارة الأولى يتمثل بموقف شمعون من القضايا العربية ـ العربية، ولا سيما تحديه للتيار الطاغي ــ الناصرية ــ في السياسات العربية في النصف الثاني من عقد الخمسينيات. وفي هذا السياق ينبغي النظر إلى أزمة

---

(٢٦) «Department of State, Office of the Historian,» p. 5; «Dairy, 14 July 1958»; «Memorandum for Record, 15 May 1958,» p. 2; «Memorandum of Conversation with the President, Department of State, Subject: Lebanon, 15 June 1958,» p. 4; «Eisenhower to Paul Hoffman, 23 June 1958,» p. 2, and *Department of State Bulletin* (27 October 1958), pp. 650-651.

(٢٧) «Minutes of Cabinet Meeting, 18 July 1958,» p. 4, and «Joint Chiefs of Staff and National Policy, 1956-1958, JCS History, Chapter IX, Subject: The Lebanon Crisis and after,» p. 469.

(٢٨) Marwan R. Buheiry, «External Interventions and Internal Wars in Lebanon, 1770-1982,» in: Lawrence I. Conrad, ed., *The Formation and Perception of the Modern Arab World: Studies by Marwan Buheiry* (Princeton, N.J.: Darwin Press, 1989), pp. 129 and 137-138.

عام ١٩٥٨ كامتداد للخصومات العربية ـ العربية، وكمثال جلي على الكيفية التي تؤثر بها التطورات الجارية على المستوى الاقليمي في تصرف دولة عظمى: كتدخل الولايات المتحدة العسكري.

لبنان بعد حرب ١٩٦٧: بيدق مكره في سياسات الحرب الباردة

أعلن رئيس الجمهورية فؤاد شهاب، في أول مبادرة رئيسية له في السياسة الخارجية بعد أزمة ١٩٥٨، انسحاب لبنان من مبدأ آيزنهاور والانضمام إلى حركة عدم الانحياز. كذلك اتخذ خطوات جادة أخرى لإصلاح ذات البين بين لبنان وعبد الناصر. وقد قدرت الحكومة الجديدة أهمية السياسات الاقليمية وأدركت الحاجة إلى قيادة السفينة بحذر وسط أمواج متلاطمة. والمفارقة أن مصالحة شهاب ـ عبد الناصر لم تأت على حساب توجه لبنان المؤيد للغرب. لقد ظل لبنان يدور في الفلك الغربي الاقتصادي والثقافي محافظاً على نظام السوق الحرة فيه وعلى نظامه التعليمي المستقل. ولم يحدث أي توسع في النفوذ السوفياتي في بيروت، وكانت العلاقات السوفياتية ـ اللبنانية أبعد ما تكون عن كونها مثالية. كان التغيير الكبير الوحيد الذي جرى في السياسة الخارجية هو أن لبنان سيسير وفق ما تسير عليه الجمهورية العربية المتحدة في المنطقة، وألا ينضم إلى أي تحالف غربي ضد مصر وسوريا. فلا غرابة إذاً أن تشهد الفترة القصيرة الممتدة من ١٩٥٨ إلى ١٩٦٧ استقراراً وانسجاماً نسبيين.

بيد أن هذه الفترة القصيرة من السكينة لم تكن قصيرة الأمد فحسب، بل كانت خادعة كذلك. إن ميثاق شهاب ـ عبد الناصر ضَمِن السلام الاجتماعي بربط لبنان بسياسة مصر العربية. ظلت هذه الاستراتيجيا تعمل جيداً ما دامت مصر تحافظ على مركزها الأول في الشؤون العربية ـ العربية، وما دامت هذه الشؤون مستقرة ولا تشوبها توترات خطيرة، وواصلت التطورات الأخرى، المحلية والدولية، استقرارها من دون إخلال بميزان القوى الداخلي. كانت شؤون لبنان السياسية مرتبطة مرة أخرى كل الارتباط بالنظام الاقليمي المتقلب الذي أصابه تغير جوهري في أواخر الستينيات.

وشهد عقد الستينيات تدهوراً مطّرداً في العلاقات العربية ـ العربية والعلاقات العربية ـ الاسرائيلية معاً. كانت عودة ظهور المسألة العربية ـ الاسرائيلية متصلة كل الاتصال بالتصعيد في السياسة العربية تجاه إسرائيل، وتفاقم التوترات بين البلدان العربية، وانفصال سوريا من الوحدة مع مصر، والتحدي الخطير لهيمنة مصر على الوطن العربي الذي أثاره المحافظون والثوريون معاً. لا غرابة إذاً أن تكون اسرائيل عاملاً من عوامل الانقسام في السياسات العربية ـ العربية، ما يضع ضغوطاً هائلة على منظومة العلاقات بين البلدان العربية.

كانت النتيجة وقوع الحرب العربية ـ الاسرائيلية في عام ١٩٦٧، فأدت آثارها المدمرة إلى تحميل النظام السياسي الهش في لبنان أعباء لا قِبَل له بها. **أولاً**، رفعت الحرب من وتيرة التعبئة في صفوف الفلسطينيين، وقد نجحت منظمة التحرير الفلسطينية في تحويل لبنان إلى مسرح عمليات عسكرية ضد اسرائيل. **ثانياً**، كان من شأن احتلال هضبة الجولان رفع قيمة لبنان الاستراتيجية في الحسابات السورية والاسرائيلية[٢٩]. أصبح لبنان، في هذا السياق، ساحة معركة يقاتل فيها الفلسطينيون والاسرائيليون والسوريون بعضهم بعضاً. **ثالثاً**، من أهم

(٢٩) Walid Khalidi, «State and Society in Lebanon,» in: Fawaz, ed., *State and Society in Lebanon*, p. 39.

النتائج التي أفرزتها الحرب تأجيج التوترات الداخلية بشأن دور لبنان في المسرح العربي ـ الاسرائيلي.

ففي حين دعت الفئة المؤمنة بخصوصية لبنان إلى الحياد في الصراع العربي ـ الاسرائيلي، أرادت جماعة القومية العربية أن يزج لبنان بنفسه كلياً ضد اسرائيل، وذلك بمنح أقصى الحرية لعمل منظمة التحرير وأن يقطع روابطه مع الولايات المتحدة. وعلى خلاف أزمة ١٩٥٨ أدت حرب ١٩٦٧ إلى اتجاه المتمسكين بالقومية العربية نحو الراديكالية، وإلى جعلهم ينحون باللائمة على الدول الغربية للهزيمة العربية الساحقة، فصاروا يساوون بين إسرائيل والغرب[٣٠].

وأدت الزيادة في الحضور الأمريكي، في حقول الاستخبارات والأعمال والسياسة، في بيروت بعد حرب ١٩٦٧، وبعد قطع العلاقات الدبلوماسية بين عدد من البلدان العربية والولايات المتحدة، إلى تصعيد المشاعر المناهضة لأمريكا في أوساط المنادين بالقومية العربية الإسلامية في لبنان. وانصب استهجان هؤلاء على جهاز الدولة لسماحها بأن يصبح لبنان مخفراً أمامياً لـ «الإمبريالية الأمريكية»[٣١]. واتجه عدد من الأحزاب اليسارية اللبنانية وحركات الفدائيين الفلسطينيين بأنظارهم إلى موسكو طلباً للسلاح والتدريب العسكري. نتج من ذلك أن تحول لبنان إلى ساحة لصراع إقليمي وإلى صراع بين الدول العظمى كذلك.

من جهة أخرى، أخذت وجهة نظر أنصار الخصوصية اللبنانية، بابتغائها الحياد في الصراع العربي ـ الاسرائيلي، تنكر خصوصيات العلاقات العربية وأهميتها الجغرافية للأطراف الاقليمية الأخرى؛ كما أن هؤلاء الأنصار فتحوا قضية الهوية على مصراعيها بما فيها من مشاكل كثيرة. كانت هذه الوصفة السياسية مفتقرة إلى الإجماع في داخل البلاد وجاءت مثيرة للانقسام ومستحيلة التطبيق. ومن جهة ثانية، كان المنظور القومي/الإسلامي يعاني ليس فقط التقييم غير الواقعي للعلاقة بين الأهداف والقدرات على تحقيقها، وإنما صار كذلك يعكس كالمرآة سياسة منظمة التحرير وسياسة سوريا ويعمل كالقناة لإيصالهما: لقد أخذت مصالح لبنان الوطنية مقعداً خلفياً[٣٢].

إن هذا مثل آخر على الأثر المباشر الذي تحدثه التطورات الاقليمية في السياسات المحلية اللبنانية. كانت أهم قضايا الخلاف التي انقسم بشأنها المواطنون في تاريخ لبنان المعاصر تدور حول مسألتين رئيسيتين: السياسات العربية ـ العربية والصراع العربي ـ الاسرائيلي. كان للحرب الباردة علاقة بذلك لأنها أججت هذين الموضعين من مواضع النزاع ولأن القوى المحلية استغلت خصومات الدول العظمى لكسب الدعم. حاول شمعون في الخمسينيات أن يقوم بدور ناشط في السياسات الاقليمية بالوقوف إلى جانب الولايات المتحدة ولم يصب نجاحاً. أما في أواخر الستينيات وفي السبعينيات فإن جهاز الدولة لم يكن مستعداً، ولم يكن قادراً على أداء وظيفة من وظائفه الأساسية: حماية المواطنين والأرض.

إن التصعيد في النزاع العربي ـ الاسرائيلي أدخل عنصراً قوياً من عناصر التقلقل في

(٣٠) Hitti, *The Foreign Policy of Lebanon: Lessons and Prospects for the Forgotten Dimension*, pp. 14-15, and Ghassan Salamé, «Lebanon: How «National» is Independence,» *Beirut Review*, no. 6 (Fall 1994), p. 2.

(٣١) Paul Salem, «Superpowers and Small States: An Overview of American-Lebanese Relations,» *Beirut Review*, no. 5 (Spring 1993), p. 57.

(٣٢) Hitti, Ibid., pp. 14-18.

السياسات الاقليمية، وبالتالي في الوسط المحلي اللبناني. أخفق جهاز الدولة في التكيف بما يلائم هذه المرحلة من مراحل الأعمال العدائية بين العرب وإسرائيل، وهي الأعمال التي نشأت عن تدفق الآلة العسكرية التابعة لمنظمة التحرير إلى لبنان، إذ أخفق الجهاز المذكور في صياغة سياسة أمنية/سياسية لمعالجة هذا الوضع الجديد. إن الفكرة القائلة بأن «قوة لبنان في ضعفه» إنما تعني تنازل الدولة عن دورها الأساسي: ضمان أمن البلاد[٣٣]. لقد أصبح لبنان، بعد أن تحطمت البنية العسكرية لمنظمة التحرير في الأردن، مسرح المنظمة الرئيسي للقيام بعملياتها ضد اسرائيل.

إن المواجهة الفلسطينية ـ الاسرائيلية في لبنان كانت باهظة التكاليف لأسباب متعددة: (١) انها جعلت من لبنان ساحة عمليات للأعمال العدائية بين العرب، وكذلك بين العرب وإسرائيل؛ (٢) قوضت وحدة لبنان السياسية بصفته دولة ذات سيادة؛ (٣) فاقمت التوترات الداخلية. هذا، وإن المرء ليتساءل تُرى لو كان من الممكن تجنب غليان عام ١٩٧٥ وما أعقبه من انهيار جهاز الدولة، فهل كانت الدولة تتخلى عن مسؤوليتها الأمنية إلى لاعبين آخرين؟ ماذا لو أن الدولة وقفت بوجه إسرائيل لغرض حماية التوازن الأهلي الهش والدفاع عن الفلسطينيين في لبنان، وبذلك تنتفي حاجة منظمة التحرير إلى شن حربها من لبنان؟ وهل خسارة جنوب لبنان ستكون أقل ضرراً من حالة الفوضى والاضطراب الكامل التي سادت القطر من ١٩٦٨ حتى ١٩٧٥ وأدت إلى تدمير الدولة والمجتمع معاً؟ إن الملك حسين عاهل الأردن، مع تقديره لاحتمال الهزيمة العسكرية، كان قد قرر الاشتراك في حرب ١٩٦٧ لإدراكه بأن الأردن لا يستطيع أن ينأى عن ذلك الصراع، ولو فعل لأدى موقفه إلى حرب أهلية في بلاده[٣٤].

يفترض هذا المسلسل المشار إليه أعلاه أن لدى الزعماء اللبنانيين من الرؤية والميل والحرية ما يكفي لتبني مثل هذا النهج الحر والمستقل في العمل: **أولاً**، لا يستطيع جهاز الدولة أن يفصل نفسه عن شريكه الاستراتيجي، المتمثل بأصحاب مدرسة Le Liban Asile. فمنذ إنشاء لبنان الكبير والدولة متحالفة مع هذه الشريحة المؤمنة بخصوصية لبنان. إن هذه الشريحة تعارض بإصرار اشتراك لبنان في الصراع العربي ـ الاسرائيلي؛ وقد حملت السلاح في أوائل السبعينيات ضد الفلسطينيين وحلفائهم من اللبنانيين اليساريين والمسلمين، وهؤلاء في تصور الشريحة قد غصبوا سلطة الدولة.

ثانياً، لم يكن بوسع الرئيس شارل حلو (١٩٦٤ ـ ١٩٧٠) والرئيس سليمان فرنجية (١٩٧٠ ـ ١٩٧٦) اتخاذ موقف معادٍ من اسرائيل، حتى لو لم تكن هناك عوائق محلية، لئلا يؤدي ذلك إلى معاداة راعيتهما الولايات المتحدة. وكما ذكرنا سابقاً ظل لبنان الرسمي في سياق الحرب الباردة، يدور في الفلك الغربي الاقتصادي والسياسي. ولم يكن الاتحاد السوفياتي قادراً على إنشاء موطئ قدم قوي له في لبنان، إلا في صفوف التحالف الفلسطيني ـ اليساري. وكان الرئيسان حلو وفرنجية منسجمين تماماً مع موقف الولايات المتحدة الذي يطالب لبنان بالإحجام عن معاداة الاسرائيليين وذلك بكبح جماح نشاط الفلسطينيين في داخل البلاد.

والواقع أن الولايات المتحدة أصيبت بهلع شديد في أوائل السبعينيات لما شهدته من تقدم سريع يحرزه التحالف الفلسطيني ـ اليساري، فقدمت دعمها السياسي لموقف سياسي متشدد

(٣٣) المصدر نفسه، ص ١٧.

(٣٤) Gerges, *The Superpowers and the Middle East: Regional and International Politics, 1955-1967*, pp. 215-216.

ضد الفلسطينيين. وفي عام ١٩٧٣ قام الرئيس فرنجية، في عملية اختبار للإرادة، بإرسال الجيش ضد أحد مخيمات اللاجئين الفلسطينيين وسرعان ما تراجع بوجه معارضة سورية وداخلية شديدة[٣٥]. كانت الدولة مقيدة باعتبارات محلية وإقليمية إلى درجة لا تستطيع معها العمل بشكل حاسم. إن هذا المثل يبين كيف أن الدول العظمى قد مضت بشوط خصوماتها إلى النهاية على الساحتين الاقليمية واللبنانية المحلية. هذا، وكانت كل من موسكو وواشنطن تستجيب للتطورات المحلية التي لا سيطرة لها عليها راجيةً في أحسن الأحوال التأثير فيها أملاً في المحافظة على مصالحها.

حين نشبت الحرب في لبنان في عام ١٩٧٥ لم تكن أية واحدة من الدول العظمى مهتمة كثيراً بانحلال النظام السياسي اللبناني. لم يكن لموسكو الكثير مما تحرص عليه في قطرٍ مناصر للغرب تقليدياً. ومع أن الحرب أتاحت للسوفيات فرصة ذهبية لتثبيت وجود لهم على الأرض من خلال دعمهم للائتلاف الفلسطيني ـ اليساري، غير أنه لم تكن لديهم طموحات في لبنان. أما الولايات المتحدة فقد تآلفت مع الحقيقة القائلة بأنه ما من شيء يمكن القيام به لإنقاذ لبنان.

كان المسؤولون الأمريكيون، طوال السبعينيات وحتى عام ١٩٨٠، ينظرون إلى لبنان على أنه «استعراض جانبي خطر» في الصراع العربي ـ الاسرائيلي الأوسع نطاقاً؛ إنهم لم يتدخلوا دبلوماسياً في لبنان طالما كانت الحرب لا تتسرب إلى الجبهات الأخرى العربية ـ الاسرائيلية. مثلاً، في عام ١٩٧٦ تصاعد الصراع اللبناني وهدد بأن يجر إسرائيل وسوريا إلى مواجهة بينهما، فقام هنري كيسنجر، وزير الخارجية الأمريكية، بالوساطة وتوصل إلى تفاهم غير رسمي بين الدولتين وافقت بموجبه كل منهما على احترام المصالح الأمنية للأخرى.

وفي صفقة مشابهة للصفقة التي عقدتها إدارة آيزنهاور مع عبد الناصر بشأن لبنان في عام ١٩٥٨ قام كيسنجر ووزارة خارجيته بالموافقة على قيام سوريا بدور أكبر في القطر اللبناني. وذهبت الولايات المتحدة إلى أبعد من ذلك بمباركة دخول القوات السورية، وكانت سوفياتية التسليح والتدريب، إلى لبنان في حزيران/يونيو ١٩٧٦: لقد ضحت باستقلال لبنان على مذبح الاستقرار الاقليمي. كان المسؤولون في الولايات المتحدة منشغلين كل الانشغال بالمفاوضات المصرية ـ الاسرائيلية التي كانت حلقة مركزية في الاستراتيجيا الأمريكية في ذلك الحين؛ إن الدراما اللبنانية ما هي إلا شيء مزعج ينبغي ألا يتيح المجال لعرقلة الإمكانية الخاصة بسلام عربي ـ إسرائيلي[٣٦].

ومن المفارقات أن اعتبارات الحرب الباردة لم تدخل كثيراً في حسابات الولايات المتحدة. فقد شهدت أوائل السبعينيات ظهور الوفاق بين الدول العظمى. وكان ينظر إلى حرب ١٩٧٥ في لبنان على أنها محلية وليست امتداداً للصراع بين الشرق والغرب. فلا غرابة إذاً ألا يدعو قرب انهيار جهاز الدولة في كيانٍ مؤيد للغرب، ونجاح الائتلاف الفلسطيني ـ اليساري الذي كان متحالفاً مع موسكو بشكل وثيق، إلى استجابة جدية من الولايات المتحدة. لقد اكتسب لبنان، على الرغم من دوره الضئيل جداً في السياسات الاقليمية والدولية، أهمية خاصة في ذروة الحرب الباردة. وعلى عكس ذلك جاء الوفاق الدولي فأصاب لبنان مزيداً من التهميش في أعين الولايات

(٣٥) Salem, «Superpowers and Small States: An Overview of American-Lebanese Relations,» p. 57.

(٣٦) المصدر نفسه، ص ٥٩، و William Quandt, «American Policy toward Lebanon,» in: Fawaz, ed., *State and Society in Lebanon*, p. 77.

المتحدة والاتحاد السوفياتي معاً.

لذا يتساءل المرء: تُرى ألم تكن الحرب الباردة نعمة مقنّعة بالنسبة إلى لبنان، مع أنها أثقلت أحياناً كاهل النظام السياسي اللبناني الهش بأعباء كثيرة؟ فمثلاً، هل كانت الدول العظمى ستتسامح بتفكك القطر في السبعينيات لو أن الحرب الباردة لم يحل محلها الوفاق الدولي؟ وإلى أي مدى عمل نظام الحرب الباردة كآلية تنظيمية فعالة في النزاعات المحلية؟ وهل كانت الولايات المتحدة ستعطي سوريا، الدولة المؤيدة للسوفيات، الضوء الأصفر أو الأخضر للتدخل في لبنان عسكرياً لو كانت الحرب الباردة في ذروتها؟ إن الولايات المتحدة، وإن كانت قد عقدت اتفاقاً سرياً مع عبد الناصر في عام ١٩٥٨، إلا أنها لم تبارك وجوداً مصرياً في لبنان، بل حاولت بدلاً من ذلك إعادة الحياة إلى المؤسسات اللبنانية. إن عبرة هذا الدرس لم تغب عن أذهان بعض السياسيين اللبنانيين، فقد انتظروا بصبر نافد مجيء الحرب الباردة الثانية في أوائل الثمانينيات آملين استغلالها لتغيير ميزان القوى الداخلية والاقليمية لصالحهم.

أمين الجميّل وورقة الحرب الباردة: ١٩٨٢ ـ ١٩٨٣

وجاء الوفاق الدولي، بيد أنه كان قصير الأجل، إذ جاءت نهايته بالغزو السوفياتي لأفغانستان في عام ١٩٧٩، ثم تولى رونالد ريغان، وهو يميني، مقاليد رئاسة الجمهورية في الولايات المتحدة، وبنهاية الوفاق بدأت الحرب الباردة الثانية. وكما هي العادة، أصبح العالم الثالث بما فيه الشرق الأوسط ساحة لخصومات الدول العظمى ومسرحاً لصراعات تدار بالوكالة. وقد رأت اسرائيل وحلفاؤها اللبنانيون في الوضع الجديد فرصة لإرجاع التقدم السوري ـ الفلسطيني في لبنان إلى الوراء وإيجاد نظام تهيمن فيه اسرائيل. وأخذ كلا الطرفين، وهو مدرك نزوع إدارة ريغان إلى النظر إلى المشاكل في العالم الثالث كامتداد للحرب الباردة، يعرض قضيته في إطار صراع أمريكي ـ سوفياتي[٣٧].

كانت النتيجة الغزو الاسرائيلي للبنان في عام ١٩٨٢. وهذا مثل نموذجي للكيفية التي أثرت بها الحرب الباردة في تصرف اسرائيل وحلفائها اللبنانيين. إن الزعماء الاسرائيليين، بعد أن أخفقوا في تحقيق مآربهم خلال غزوهم المحدود للبنان في عام ١٩٧٨، وجدوا في مناخ الحرب الباردة السائد في الثمانينيات فرصة ذهبية لخلق نظام جديد في لبنان، آملين أن توافق الولايات المتحدة، وأن يقوم وكلاء اسرائيل اللبنانيون بمهاجمة الائتلاف الفلسطيني ـ اليساري. كان هذا سيعني انتحاراً سياسياً لرئيس الجمهورية المنتخب حديثاً، بشير الجميّل، قائد الميليشيا المسيحية. ومع أن الجميّل اعتمد على اسرائيل للحصول على السلاح والتدريب والمعونات الأخرى، ومع أنه رجا أن تهزم اسرائيل أعداءه السابقين، فإنه لم يستطع، بالنظر إلى الموازنة المحلية الهشة، أن يقاتل إلى جانب الاسرائيليين. كان مدركاً تماماً بعض القيود المحلية والعربية ـ العربية المعينة التي لا يسعه تجاهلها إلا بتعريض نفسه للأخطار[٣٨].

وسرعان ما تبخر الخيار الاسرائيلي باغتيال الجميّل في أيلول/سبتمبر ١٩٨٢. ثم

(٣٧) كريم بقرادوني، **السلام المفقود: عهد الياس سركيس، ١٩٧٦ ـ ١٩٨٢**، ط ٢ (بيروت: عبر الشرق للمنشورات، ١٩٨٤)، ص ٢٤٩ ـ ٢٥٠ و٢٣٣ ـ ٢٣٤.

(٣٨) المصدر نفسه، ص ٢٥١؛ Elie A. Salem, *Violence and Diplomacy in Lebanon: The Troubled Years, 1982-1988* (London: I.B. Tauris, 1995), pp. 6-7 and 10; Ze'ev Schiff and Ehud Ya'ari, *Israel's Lebanon War* (London: Unwin Paperbacks, 1985), pp. 17-44 and 230-236, and Ariel Sharon with David Chanoff, *Warrior: An Autobiography* (London: Macdonald, 1989), pp. 427, 441-443 and 497-498.

اكتشفت إدارة ريغان في وقت قصير أن تكاليف النظر إلى الصراع العربي ـ الاسرائيلي في سياق الحرب الباردة هي تكاليف باهظة. كذلك أدركت الفئة المؤمنة بخصوصية لبنان بعد مخاض صعب عيوب الاعتماد على الولايات المتحدة أو على إسرائيل لتغيير ميزان القوى محلياً وإقليمياً. بيد أن مناخ الاستقطاب السائد في العالم في أوائل الثمانينيات كان مغرياً جداً للمسؤولين في لبنان للتحرك واعداً بالكثير. فبعد كل ما يمكن أن يقال، ثمة عناصر معينة في داخل إدارة ريغان كانت ترى لبنان فعلاً، بين عامي ١٩٨١ و١٩٨٤، وبشكل مبالغ فيه نوعاً ما، على أنه «مسرح رئيسي لمواجهة بالوكالة من مواجهات الحرب الباردة»[٣٩].

ولقد قام عدد من الزعماء اللبنانيين بزيارات متتابعة إلى واشنطن وحاولوا التودد إلى الإدارة الجديدة، فوعدوا المسؤولين الأمريكيين بأن من الممكن أن يصبح لبنان، بدعم من الولايات المتحدة، قاعدة استراتيجية للغرب هي في حالة سلام مع اسرائيل، وجسراً إلى الوطن العربي. إن هذا مثل آخر على ما فعلته الحرب الباردة من تغذية لأوهام السياسيين اللبنانيين. كان هؤلاء يطمحون إلى التلاعب بالمنظومة الدولية المستقطبة وإعادة تركيب الخريطة السياسية في لبنان. هكذا كان تفكير بشير الجميّل، فقاده ذلك إلى عقد ميثاق تكتيكي مع اسرائيل، ثم التوجه إلى الأمريكيين مقترحاً عقد حلف استراتيجي معهم بمعزل عن الإسرائيليين[٤٠]. وحدث مقتله وما أعقبه من مذابح للفلسطينيين المدنيين في مخيمات صبرا وشاتيلا ما أدى إلى عودة مشاة البحرية الأمريكية إلى لبنان مرةً ثانية خلال شهر واحد، من دون رؤية واضحة ومحددة ومن دون تقدير للتعقيد الذي يشوب الوضع اللبناني محلياً وإقليمياً.

وأوضح الرئيس ريغان للمسؤولين اللبنانيين «أن الولايات المتحدة مستعدة لمساعدة لبنان لكي تنهي الحرب وتسترد استقراره». وحين سأله الزعماء اللبنانيون هل ستثابر الولايات المتحدة في جهودها على الرغم من المصاعب، أجابهم بسرعة وحسم: «ليس عندي أداة للرجوع إلى الخلف (Reverse Gear)»[٤١]. وبالنظر إلى هذا التشجيع من الولايات المتحدة ودعمها، أحس أمين الجميّل بالارتياح لوجود دولة عظمى صديقة ستساعده في دحر أعدائه، فكانت ثقته بالتزام الولايات المتحدة «لا حدود لها». لهذا صار الجميّل أقل اندفاعاً لإجراء إصلاحات جادة وتشجع على التفاوض مع اسرائيل متجاهلاً السوريين وحلفاءهم اللبنانيين. كان الجميّل، كشمعون في عام ١٩٥٨، يؤكد صلاحية جهاز الدولة في اتباع سياسة خارجية مستقلة[٤٢]. قال وزير خارجيته إيلي سالم: «كان القرار بالتفاوض قرارنا؛ كنا نتناول أمر الأرض اللبنانية فقط، وشعرنا أن من غير الضروري إشراك السوريين إشراكاً تاماً قبل إحراز تقدم في المحادثات مع الأمريكيين والإسرائيليين»[٤٣].

أثمرت سياسة الجميّل نحو الولايات المتحدة توقيع اتفاقية ١٧ أيار/مايو ١٩٨٣ بين اسرائيل ولبنان. أرسل الاسرائيليون رسالة جانبية عرضية إلى حكومة الولايات المتحدة تقول إنهم لن ينسحبوا إلا إذا انسحب السوريون ومنظمة التحرير أولاً. لا غرابة إذاً أن تجد سوريا في الاتفاقية المذكورة تهديداً مباشراً لمصالحها فحذرت الجميّل من توقيعها. وهكذا وجد لبنان نفسه محاصراً بين ما يشبه فكّي الرحى: ففي حين أراد الاسرائيليون أن يعمل اللبنانيون

(٣٩) Quandt, «American Policy toward Lebanon,» p. 78, and Salem, Ibid., p. vi.

(٤٠) بقرادوني، **السلام المفقود: عهد الياس سركيس، ١٩٧٦ ـ ١٩٨٢**، ص ٢٧٥، و Salem, Ibid., p. 6.

(٤١) Salem, Ibid., pp. 23-25 and 70.

(٤٢) أمين الجميّل، **الرهان الكبير** (بيروت: دار النهار للنشر، ١٩٨٨)، ص ٨١ و٢١٠.

(٤٣) Salem, Ibid., p. 55.



وكأنهم يوقعون معاهدة سلام، كان السوريون يعارضون بإصرار قيام أي رابطة بين لبنان وإسرائيل. بيد أن الجميّل لم يرتدع. وواصل اعتماده على إدارة ريغان وعلى دعمها جهود لبنان للتخلص من القوات الأجنبية كلها الموجودة على أراضيه[٤٤].

لم تسعف الجميّل ذاكرته، فلم يتذكر ما حدث لشمعون في عام ١٩٥٨ بعد التحدي المصري وبعد محاولته الانضمام إلى مبدأ آيزنهاور. إن كلا الزعيمين لم يأخذ في الاعتبار وضع لبنان الفريد في السياسات العربية ـ العربية ونظامه السياسي الهش، فلبنان لا يستطيع أن يقتطع نفسه مما يحيط به. عانى كل من شمعون والجميّل «قصر نظر جيواستراتيجي» سبّبه سوء قراءة الالتزام الأمريكي تجاه سياساتهما. والذي أخفق كلاهما في إدراكه هو أن مصر بقيادة عبد الناصر، وسوريا بقيادة الأسد، هما، حتى وإن كانتا خصمين للغرب، أجدر بالمهادنة نظراً الى قدراتهما ومركزهما الاقليمي، من لبنان المكشوف للأخطار، المنقسم، المؤيد لأمريكا دون قيد أو شرط. كلا الرئيسين تعلّم بعد لأْيٍ درساً أساسياً في السياسة الواقعية: إن وفاقاً مع دولة كبرى إقليمية أجدى بكثير من حلف مع مستضعف[٤٥].

قام السوريون وحلفاؤهم اللبنانيون بهجوم كبير يرمي إلى زعزعة نظام الحكم المؤيد للغرب في لبنان. طالب الجميّل الولايات المتحدة بمساعدته في وقف الهجوم السوري، إلا أنه اكتشف بعد فوات الأوان أن الولايات المتحدة ليست مستعدة للاستثمار في لبنان أكثر مما ينبغي، وأنه لا يسعها أن تتحمل الكلفة الباهظة في هذا الشأن: إن لبنان غير جدير بذلك. صعق رئيس وزراء لبنان آنئذٍ، شفيق الوزان، حين علم أن «أعظم قوة على وجه البسيطة غير قادرة على مساعدتنا». لقد اكتشف هو ووزير خارجيته «أن الأمريكيين يتكلمون كلاماً كبيراً ولا ينفذون إلا القليل»[٤٦]. وحين سحبت حكومة الولايات المتحدة مشاة البحرية من بيروت في أوائل عام ١٩٨٤ أقر الجميّل بالهزيمة، فمزق اتفاقية ١٧ أيار/مايو التي كانت تحتضر وعيّن حكومة جديدة دخلها وزراء مؤيدون لسوريا.

كانت هزيمة الجميل وما رافقها من انسحاب القوات الأمريكية بداية لعصر سوريا في لبنان. ونفضت إدارة ريغان يديها من لبنان، واستنتجت أن لدى سوريا الوسائل لحفظ النظام في القطر. لم يكن هجوم سوريا في عام ١٩٩٠ على معاقل المسيحيين واحتلالها القصر الجمهوري ليحدث من دون موافقة أمريكية ضمنية. لقد أعيا الصداع اللبناني المسؤولين الأمريكيين ووجدوا في سوريا بلسماً شافياً من المشكلة اللبنانية. وعلى نقيض وعود الرئيس ريغان استخدمت الولايات المتحدة أداة الرجوع إلى الخلف في لبنان. وقد قيل لإيلي سالم بصراحة تامة: «إن لبنان لم يعد مهماً للولايات المتحدة، وما من أحد في واشنطن يعتقد أن لبنان يمثل حجر الزاوية في نجاح أو فشل السياسة الأمريكية في الشرق الأوسط»[٤٧]. فلا غرابة إذاً أن تطلق يد الرئيس السوري حافظ الأسد في سياسة لبنان الداخلية والخارجية. لقد جرت مكافأة الأسد في لبنان من قبل الولايات المتحدة كوسيلة لفتح حوار مع دمشق عن قضايا إقليمية أوسع نطاقاً، مثل إيران وعملية السلام في الشرق الأوسط.

إن أحداث الثمانينيات تثبت بما لا يدع مجالاً للشك بروز المستوى المحلي. لقد فوجئت كلا

(٤٤) الجميّل، **الرهان الكبير**، ص ١١٤.
(٤٥) Hitti, *The Foreign Policy of Lebanon: Lessons and Prospects for the Forgotten Dimension*, p. 16.
(٤٦) Salem, *Violence and Diplomacy in Lebanon: The Troubled Years, 1982-1988*, pp. 110, 113-114 and 172.
(٤٧) المصدر نفسه، ص ١٨٧ و٢٥٨.

الدولتين العظميين بغزو اسرائيل للبنان؛ واضطرتا للعمل لمنع التصعيد في المواجهة السورية ـ الاسرائيلية، ولتطمين حلفائهما. كانت مشكلة الجميل هي مشكلة سوء تقدير ومبالغة في قيمة لبنان في رقعة الشطرنج الاستراتيجية الغربية. كان يعتقد أن بوسعه أن يلعب ورقة الحرب الباردة ويخلق نظاماً جديداً في بيروت تتفتح فيه الرؤية اللبنانية على الحياة. وكانت النتيجة جعل لبنان ساحة لصراع بالوكالة، هكذا كان لعمل الجميل أثر معاكس. وهذا مثل آخر على تأثير الحرب الباردة في سلوك لبنان. لقد كان لخصومات الدول العظمى في هذا السياق تأثير مدمر في القطر اللبناني.

خاتمة

كان للحرب الباردة على العموم تأثير سلبي في لبنان، ومسبب لعدم الاستقرار فيه. وكان الاستقطاب الذي سبق كلاً من أزمة ١٩٥٨ والغزو الاسرائيلي للبنان في عام ١٩٨٢ وما أعقبهما من تدخل أمريكي يمتد بجذوره في ديناميات الحرب الباردة. بيد أن هذا القول لا يعني أن الصراع الداخلي في لبنان يعكس المواجهة بين الشرق والغرب. والنقطة **الأولى** التي ينبغي تأكيدها هي أن الديناميات الاقليمية والخصومات العربية ـ العربية والصراع العربي ـ الاسرائيلي أثرت في سلوك لبنان تأثيراً أقوى بكثير من تأثير التطورات الجارية على المسرح العالمي. كانت الحرب الباردة العربية، لا الحرب الباردة الأخرى، هي التي أثرت في النهاية في لائحة اهتمامات السياسة الخارجية اللبنانية، ولو أن كلتا الحربين مرتبطتان كل الارتباط. كانت المنافسة بين الدول العظمى شأناً صغيراً بالقياس إلى المنازعات المحلية التي شقت جملة الجسد السياسي اللبناني وشرذمته ومزقته إرباً.

كان لبنان، بالنظر إلى بنيته الاجتماعية ـ السياسية المعقدة، مكشوفاً للأخطار بشكل استثنائي ومعرضاً للاهتزازات التي حركت أركان المنطقة منذ أواسط الخمسينيات. مثلاً، أزمة ١٩٥٨، والصراع الطويل مع الفدائيين الفلسطينيين منذ عام ١٩٦٩، والحرب الشاملة التي اندلعت في عام ١٩٧٥، وكلها لها جذور تمتد في التصورات المختلفة للجماعات الرئيسية في لبنان بشأن علاقات القطر بمحيطه الاقليمي. كذلك فإن فترات الاستقرار السياسي النسبي الوحيدة في لبنان تزامنت مع تضافر السياسات المحلية والسياسات الاقليمية، لا السياسات المحلية والدولية. لم تحسم أزمة ١٩٥٨ في النهاية إلا حين جعل فؤاد شهاب سياسة لبنان الخارجية تقف إلى صف سياسة الجمهورية العربية المتحدة. وقد أدت سياسة شهاب في التوافق مع عبد الناصر إلى ضمان السلم الاجتماعي حتى عام ١٩٦٧. وعلى الشاكلة ذاتها فإن حرب ١٩٧٥ إنما توقفت في عام ١٩٩٠ بعد أن اضطر السياسيون اللبنانيون إلى القبول بهيمنة سوريا غير المشروطة.

وتقر الدول العظمى نفسها بأولوية المستوى المحلي. فبعد تدخل الولايات المتحدة وإنزال قواتها في بيروت في عام ١٩٥٨ أقرت حكومتها علناً أن تكوين الأزمة يكمن في التوترات والضغوط في داخل البنية الاجتماعية ـ السياسية اللبنانية وفي نظام الدول العربية البيني، لا في الحرب الباردة. لا غرابة إذاً ألا تكون الولايات المتحدة أو الاتحاد السوفياتي في السبعينيات مستعدتين للتدخل لإيقاف الدائرة الدموية من التدمير الذي سحق الدولة والمجتمع في لبنان.

النقطة الثانية في هذا السياق التي ينبغي إبرازها، هي أن لبنان لاعب هامشي في الشؤون الاقليمية والخارجية. كانت علاقات لبنان الخارجية مع العالم الخارجي خلال فترة الحرب الباردة تتسم على العموم بالسلبية والتراخي. ولم يعد جهاز الدولة منذ أواسط السبعينيات قادراً على صياغة سياسة خارجية بشكل مستقل. كان يُنظر إلى لبنان الصغير جداً على أنه

الرجل المريض في الشرق الأوسط، والكيان السياسي غير القابل للبقاء، والاستعراض الجانبي الخطر في الدراما العربية ـ الاسرائيلية. إن لبنان يعتبر، في السياق العام للحربين الباردتين العربية والعالمية، ضحية من ضحايا ذلك النظام. لقد بذرت بذور العقم منذ أن خلق الفرنسيون لبنان الكبير في عام ١٩٢٠: وأخفق السياسيون اللبنانيون في تطوير عقيدة وطنية ثابتة تتجاوز الاهتمامات والمخاوف المحلية لكل فئة من الفئات المختلفة.

يقودني هذا إلى نقطتي **الثالثة**: إن عدم قدرة جهاز الدولة على صياغة سياسة خارجية مستقلة ونشطة، والسير في هذه السياسة، يكمن في أن الدولة هي لاعب واحد من لاعبين متعددين موجودين على المسرح اللبناني. ولكل لاعب من هؤلاء اللاعبين رؤية تختلف عن رؤية الآخر بشأن موقع لبنان في العالم. كما أن طوائف لبنان المختلفة عملت، من حيث تدري أو لا تدري، كـ «قناة» أو مرآة لسياسات أخرى، كسياسات الناصرية ومنظمة التحرير وسوريا وإسرائيل وجمهورية إيران الإسلامية[٤٨]. وهكذا فإن «حرب الآخرين» في لبنان كان يشنها شركاء عامدون. وقد أصبح لبنان، بصفته الحلقة الأضعف في السلسلة العربية، ساحة للصراعات الاقليمية والدولية وصمام أمان لها، وذلك على نحوٍ مباشر أو بالوكالة.

ثمة نقطة **أخيرة** تحتاج إلى تكرار: إن إخفاق الفئة المؤمنة بخصوصية لبنان في جعل لبنان يقف بشكل ناشط في صف الدول الغربية لم يترتب عليه تحوله من موقف مؤيد للغرب إلى موقف مؤيد للسوفيات. فمنذ استقلاله في الأربعينيات كان توجه لبنان توجهاً غربياً يحتضن النظام الرأسمالي واقتصاد السوق الحرة، ويحتفظ بعلاقات واسعة مع الغرب في الميادين السياسية والدبلوماسية والعسكرية. ولم يكن لأزمة ١٩٥٨ ولا لحرب ١٩٧٥ تأثير كبير في وجهة لبنان المناصرة للغرب.

لم ينجح السوفيات قط في إقامة روابط وثيقة مع لبنان، باستثناء نفوذهم في الحزب الشيوعي الصغير. والمفارقة أن لبنان الرسمي ـ سواء كان تحت الوصاية المصرية أو السورية ـ ظل يدور في الفلك الغربي اقتصادياً وسياسياً. إن تأثير الحرب الباردة في هذا السياق في توجه لبنان الدولي كان اسمياً. أما الحرب الباردة العربية والحروب العربية ـ الاسرائيلية، فقد أثرت في سياسات لبنان المحلية وفي اصطفافاتها المحلية كذلك. تدل هذه الحقيقة بجلاء على أولوية السياسات الاقليمية. وسيظل مصير لبنان على الدوام يتشكل ويتكيف من قبل جيرانه المهيمنين لا من قبل خصومات الدول الكبرى □

(٤٨) المصدر نفسه، ص ١٤ ـ ١٥.

مسائل وسياسات العلم والبحث العلمي العربي الراهنة(*)

عدنان مصطفى

أستاذ في الفيزياء، ورئيس مجموعة المغناطيسية النووية والطاقة، جامعة دمشق.

«إن الله لا يقبض العلم انتزاعاً ينتزعه من العباد، ولكن يقبض العلم بقبض العلماء، حتى إذا لم يُبق عالماً، اتخذ الناسُ رؤوساً جهالاً، فافتوا بغير علم فضلّوا وأضلوا»[١].

إن الذين لا يؤمنون بأن الوحدة العربية هي الناظم للبقاء والنماء العربي زَيَّنَتْ لهم أهواؤهم المتعيشة على تبشير النظام العالمي الجديد فهم يَعمهون. وثمة الكثير من خلطاء الضلال العربي هذا يبغي بعضهم على بعض فيجادل جهاراً بغير علم ويتبع مقولات عتيقة، في حلل جديدة، تشير بشكل ما إلى إنكار عطاء العرب العلمي ومن ثم الحضاري منذ أن خلق الله الإنسان على الأرض وحتى اليوم. وعلى رغم هذا، دخلت هذه الموجة المعادية للتقدم العربي، عقول بعض من صناع القرار التنموي العربي بالأمس غير البعيد لتقودها إلى اتخاذ العلم واجهة لتجميل أوجه الأنظمة في أعين الناس الذين تحكمهم، ذلك لأن الإنسان العربي من أقصى الوطن العربي إلى أقصاه قد نشأ على الاستضاءة بنور العلم في تحقيق بقائه الخير في الدنيا وفي بحثه عن السبيل إلى الله جلّ وعلا. ومن جهة أخرى، ثمة أجزاء من الوطن العربي حباها الله بأنظمة تجملت أصلاً بحب العلم والعلماء، فأفلح بعضها في ردّ موجات كيد خلطاء الظلام ووضع مجتمع العلم لديهم في مقام عليّ من آلية صنع القرار التنموي في البلاد، فأكرموا أنفسهم برضى الله والوطن من جهة، وأعزوا مواقف صمودهم العربية بوجه طغيان النظام العالمي الجديد على وجود أوطانهم من جهة أخرى. وفي ما بين هذين المقامين، تفاوتت سويات البحث والتطوير العلمية العربية وتغايرت أنماط فعلها في مسيرات التنمية العربية منذ مطلع عقد

(*) في الأصل ورقة قدّمت إلى: ندوة السياسات العلمية والتقانية في الوطن العربي وأثرها في التنمية التي نظّمها اتحاد مجالس البحث العلمي العربية في تونس، ٢٧ ـ ٢٩ أيار/مايو ١٩٩٥.

ساهم في إعداد هذه الورقة حسن علي تاج، أستاذ اللغة العربية في الأكاديمية العربية للعلوم.

(١) حديث نبوي شريف. أبو عبد الله محمد بن اسماعيل البخاري، **صحيح البخاري**، تحقيق جديد لمصطفى ديب البغا (دمشق: دار العلوم الإنسانية، ١٩٩٣)، ١. تم أخذ معظم الأحاديث النبوية الشريفة الواردة في هذه الورقة من الكتاب نفسه.